

تقييم النظام القانوني الإجباري لعقود المطور العقاري

إعداد الباحثة : رباب عبدالله الرحيلي

إشراف الدكتور : أشرف الفندي

مقرر: دراسات نقدية ٢

الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠٢٤/١٤٤٦

هل تم اختيار المنهج البحثي بشكل مناسب لموضوع الدراسة ؟

أن البحث يتضمن دراسة تحليلية مقارنة، كما يشير العنوان، والتي تقترح تقييم ومقارنة الأنظمة القانونية المتعلقة بالعقود العقارية. هذه الطريقة مناسبة بشكل عام للدراسات القانونية، لأنها تسمح بإجراء فحص مفصل للأطر القانونية المختلفة وآثارها.

السياقات المقدمة لا تفصل المنهجية بشكل صريح، لذلك من الصعب تقييم مدى ملاءمتها بشكل كامل. ومع ذلك، فإن التحليل المقارن هو نهج شائع ومناسب للتقييمات القانونية، خاصة عند مقارنة الولايات القضائية أو الأنظمة القانونية المختلفة.

بدون معلومات أكثر تحديدًا من السياقات، من الصعب الاستنتاج بشكل نهائي مدى ملاءمة الطريقة، ولكن استنادًا إلى النهج العام الذي اقترحه العنوان، يبدو مناسبًا لموضوع الدراسة.

هل تم اختيار أدوات جمع البيانات بشكل مناسب؟

ركز على التحليل القانوني، والذي يتضمن عادة مراجعة النصوص القانونية والسوابق القضائية وربما آراء الخبراء. هذه هي مصادر البيانات القياسية للبحث القانوني، مما يشير إلى أنه إذا تم استخدامها، فإنها ستكون مناسبة لأهداف الدراسة.

بدون تفاصيل صريحة عن طرق جمع البيانات من السياقات، لا يمكن إجراء تقييم نهائي. ومع ذلك، فإن طبيعة الدراسة تشير إلى أن أساليب البحث القانوني التقليدية من المرجح أن تكون مناسبة.

ملاءمة معايير جمع البيانات

لا تناقش السياقات المقدمة بشكل صريح معايير جمع البيانات أو مدى ملاءمتها داخل الدراسة. ينصب التركيز بشكل أساسي على الفروق والمسؤوليات القانونية في الترويج العقاري والبناء.

هل كان هناك وصف واضح عن مجتمع الدراسة والعينة وأدوات جمع البيانات من العينة والأساليب الإحصائية ؟

لا يوجد وصف واضح لمجتمع الدراسة أو العينة أو أدوات جمع البيانات من العينة أو الأساليب الإحصائية المستخدمة في الورقة. تركز السياقات على الجوانب القانونية للترويج العقاري والبناء، بدلاً من تفصيل الجوانب المنهجية للدراسة مثل السكان أو أدوات جمع البيانات.

هل كانت العينة مناسبة من حيث الحجم لتفصيل الدراسة ؟

لا تتضمن السياقات المقدمة أي معلومات حول حجم العينة أو مدى ملاءمتها لتفصيل الدراسة. تركز السياقات على التعريفات القانونية والفروق المتعلقة بالترويج العقاري والبناء، بدلاً من طرق البحث التجريبية أو تفاصيل العينة. عواقب عدم وجود حجم العينة

**** نقص الأدلة التجريبية**:** بدون حجم العينة، قد تفتقر الدراسة إلى الأدلة التجريبية لدعم استنتاجاتها، مما يجعل من الصعب التحقق من صحة النتائج من خلال التحليل الكمي.

**** انخفاض المصداقية**:** يمكن أن يؤدي غياب حجم العينة إلى تقليل مصداقية الدراسة، حيث قد تبدو أقل صرامة أو تستند إلى أسس علمية.

**** قضايا التعميم ****: يصبح من الصعب تعميم نتائج الدراسة على عدد أكبر من السكان دون معرفة حجم العينة وخصائصها.

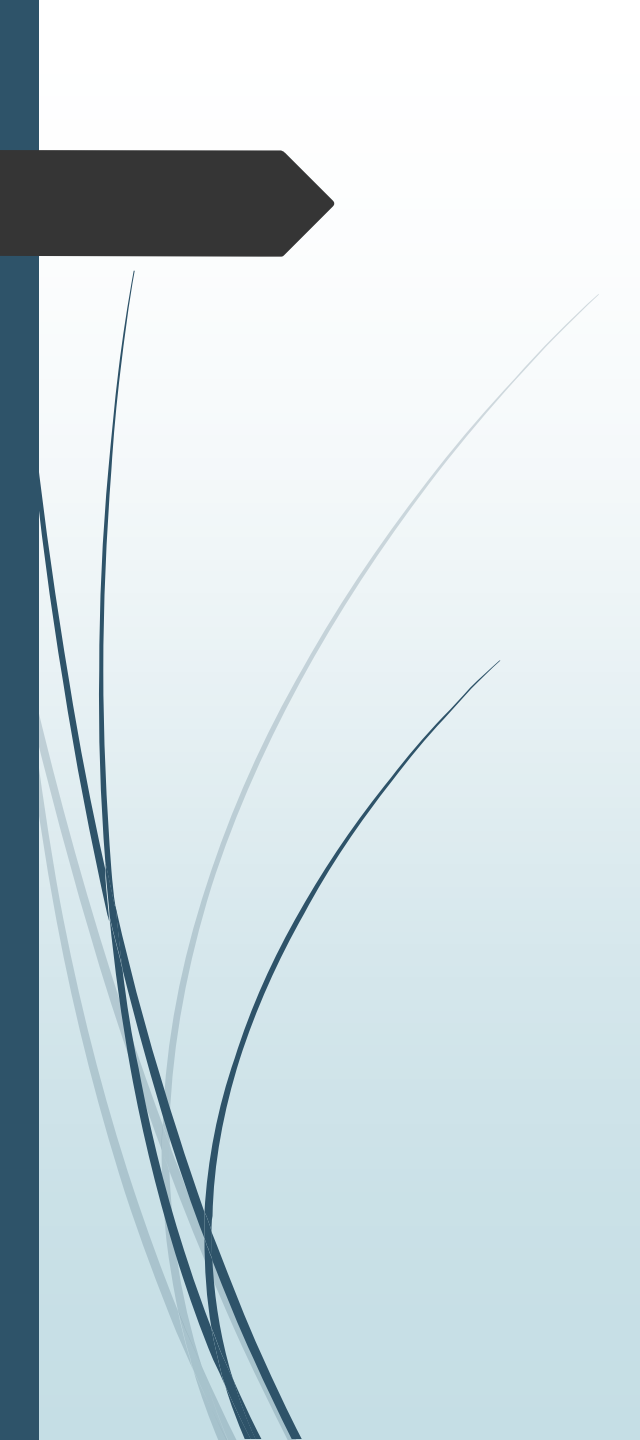
**** صعوبة الاستنساخ ****: قد يجد باحثون آخرون صعوبة في تكرار الدراسة أو التحقق من نتائجها دون معلومات واضحة عن حجم العينة والمنهجية.

تستند هذه النقاط إلى مبادئ البحث العامة، حيث أن السياقات المقدمة لا تناقش حجم العينة أو آثارها.
هل كانت خصائص العينة تناسب موضوع الدراسة ؟

لا تذكر السياقات المقدمة تفاصيل محددة حول خصائص العينة أو ما إذا كانت تناسب موضوع الدراسة. تركز السياقات على التمييز بين المروج العقاري والمنشئ والالتزامات القانونية والمسؤوليات، ولكنها لا تقدم معلومات حول حجم العينة أو خصائصها. لذلك، لا يمكن تحديد ما إذا كانت خصائص العينة تتناسب مع موضوع الدراسة من السياقات المحددة.

هل تم استخدام البرامج الإحصائية في الدراسة؟

لا تشير السياقات المقدمة إلى استخدام البرامج الإحصائية أو كيفية توافقها مع أهداف الدراسة. تركز السياقات على الجوانب القانونية والمسؤوليات والفروق بين الأدوار في الترويج العقاري والبناء، ولكنها لا تتناول المنهجيات أو الأدوات الإحصائية.



رابط البحث

https://mle.journals.ekb.eg/article_303356.html